

التعامل مع الكيانات المثيرة للقلق بشكل خاص: الجهات الفاعلة غير الحكومية والانتهاكات الصارخة للحريات الدينية

بقلم: هارون ي. زيلين

"زميل ليفي الأقدم"

"معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى"

شهادة مقدمة إلى "اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية"

19 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

أود أن أشكر أعضاء "اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية"، بمن فيهم "نائب مدير الأبحاث والسياسات" كورت جيه. ويرثمولر، على منحي الفرصة للإدلاء بشهادتي اليوم حول الجهات الفاعلة غير الحكومية في منطقة الساحل وجنوب آسيا التي تم تصنيفها كـ "كيانات مثيرة للقلق بشكل خاص". وتشمل هذه "الكيانات" في هذه المنطقة: "ولاية الساحل" التابعة لتنظيم "الدولة الإسلامية"، و "جماعة نصره الإسلام والمسلمين" التي هي فرع "تنظيم القاعدة في الساحل"، وحرارة طالبان، التي أقامت نظامها "للإمارة الإسلامية" في أفغانستان بعد انسحاب القوات الأمريكية في منتصف آب/أغسطس 2021.

وتتناول هذه الشهادة تفاصيل حديثة عن الأضرار التي ارتكبتها جميع هذه "الكيانات المثيرة للقلق بشكل خاص" خلال العام الماضي. وستختتم بتسليط الضوء على القيود التي تواجه الحلول السياسية التي يمكن أن تحاول "اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية" أو جهات أخرى في الحكومة الأمريكية تحقيقها بسبب التغييرات في النظام الدولي خلال نصف العقد الماضي. ففي المناطق التي تنشط فيها "الكيانات" الثلاثة المذكورة "المثيرة للقلق بشكل خاص"، تعمل هذه "الكيانات" في ظل جهات فاعلة معادية لواشنطن.

وقبل الخوض في التفاصيل المحددة، من المهم أن ندرك أن هذه الجماعات الثلاث لديها تاريخ وخلفيات مختلفة. كما تختلف أيديولوجياً في بعض النقاط، حتى لو كان يمكن النظر إليها جميعاً ضمن المظلة الأوسع نطاقاً للجهادية. ومع ذلك، فإن لديها جميعاً رؤية عالمية أساسية قائمة على "داخل الجماعة" و "خارج الجماعة"، تنظر إلى المسلمين السنة على أنهم جزء من "داخل الجماعة"، وكل مجموعة أخرى كجزء من "خارج الجماعة".

وتختلف كيفية تعامل هذه "الكيانات" الثلاثة "المثيرة للقلق بشكل خاص" مع من هم "خارج الجماعة"، خاصة عند مقارنة طالبان بـ "الكيانين المثيرين للقلق بشكل خاص" التابعين لـ "ولاية الساحل". ويرجع جزء من هذا الاختلاف إلى أن طالبان تسيطر على بلد بأكمله ولديها احتكار للعنف. ولهذا السبب، قد يكون من المفيد في عملية التصنيف المقبلة تجاوز خطوة تسمية طالبان كـ "كيان مثير للقلق بشكل خاص" إلى إدراج أفغانستان كـ "دولة مثيرة للقلق بشكل خاص"، خاصة فيما يتعلق بـ "إمارة طالبان الإسلامية" ومعاملتها لأقلية الهزارة الشيعية. أما بالنسبة "للكيانين المثيرين للقلق بشكل خاص" التابعين لـ "ولاية الساحل"، فمع استمرار كلاهما في التوسع جنوباً في تمردهما، فقد ازداد تواصلهما مع المزيد من المجتمعات المسيحية في بلدان ليست ذات أغلبية مسلمة، مما أدى إلى انتهاكات كبرى لحقوق الإنسان والحرية الدينية. وسأعود إلى هذين "الكيانين المثيرين للقلق بشكل خاص" بعد مناقشة الوضع الحالي لطالبان والقضايا المتعلقة بالحرية الدينية.

طالبان

منذ أن استعادت طالبان السيطرة على أفغانستان، حاولت تقديم نفسها كنسخة أقل تطرفاً مما كانت عليه خلال نظامها الأول بين عامي 1996 و2001. وعلى الرغم من وجود بصيص من الحقيقة في هذا الادعاء، إلا أنه لا يرقى إلى مستوى الجهود الدعائية المكثفة التي بذلتها طالبان لتبدو وكأنها تحوّلت تماماً في جوهرها وأهدافها. وتُعد حالة مجتمع الشيعة الهزارة في أفغانستان مثلاً جيداً لفهم هذه القيود.

بعد عودتها إلى السلطة، عقدت الحركة اجتماعات مع قادة وشخصيات بارزة وزعماء قبائل من الشيعة الهزارة. وكان جزء من هدف تلك الاجتماعات الأولية تهدئة مخاوف هذا المجتمع بشأن المذابح السابقة التي ارتكبت في أواخر التسعينيات، وكذلك السعي لإقامة علاقات أوثق مع إيران المجاورة التي يغلب عليها الشيعة. ولا تزال هذه الاجتماعات مستمرة حتى يومنا هذا، ومع ذلك، يعاني المجتمع ككل من تمثيل ضعيف للغاية في الهيكل القيادي لحكومة طالبان. فبينما تشكل التركيبة العرقية الدينية للسكان الشيعة الهزارة ما بين 7-15% من سكان أفغانستان، إلا أنهم يمثلون فقط 0.7% من المناصب القيادية داخل "الإمارة الإسلامية".

لذلك، في حين أنه لا توجد هجمات مستهدفة مباشرة كما حدث في أواخر التسعينيات، إلا أن هناك تمييزاً هيكلياً مستمراً ضد هذه الأقلية حتى يومنا هذا. ويشمل ذلك عجز طالبان عن منع أعضاء تنظيم "الدولة الإسلامية - ولاية خراسان" من استهداف الشيعة الهزارة، الذين يُعتبرون أحد الأهداف الرئيسية لهذا التنظيم في أفغانستان. ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من إدراج ولايات أخرى تابعة لتنظيم "الدولة الإسلامية" ضمن قائمة "الكيانات المثيرة للقلق بشكل خاص"، إلا أنه سيكون من المناسب إدراج تنظيم "الدولة الإسلامية - ولاية خراسان" أيضاً بسبب استهدافه للشيعة الهزارة وكذلك المسيحيين في باكستان.

وبالعودة إلى "الإمارة الإسلامية" لطالبان، فقد استخدمت أيضاً مناورات قانونية لمصادرة أراضٍ ومنازل من الشيعة الهزارة في مناطق مثل ولاية غزني بزعم امتلاكهم لوثائق ومستندات غير صالحة. كما تم الإبلاغ عن اعتقالات تعسفية لنساء وفتيات من الشيعة الهزارة بسبب ارتدائهن ما وصف بـ"الحجاب السيئ"، فضلاً عن حالات قامت فيها طالبان بتحويل المساعدات الإنسانية بعيداً عن مجتمع الشيعة الهزارة. وبالإضافة إلى ذلك، تشير التقارير منذ منتصف عام 2023 إلى أن طالبان منعت الشيعة الهزارة من الاحتفال بمناسبات دينية مهمة، وفرضت قيوداً على تدريس الفقه الشيعي في الجامعات، ويُزعم أنها حظرت الزواج بين الشيعة والسنة في ولاية بدخشان شمال شرق البلاد. ونتيجة لهذه الانتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الدينية، أُجبر العديد من الشيعة الهزارة على النزوح أو الهرب من أفغانستان حفاظاً على سلامتهم ومستقبلهم.

ونظراً للطبيعة المختصرة لهذه الشهادات، فقد ركز هذا القسم الخاص بطالبان على قضية الشيعة الهزارة فقط. ويمكن توسيع النقاش ليشمل الانتهاكات ضد فئات اجتماعية أخرى، مثل الأفراد غير المتدينين الذين يعيشون في ظل نظام حكم ديني.

"جماعة نصره الإسلام والمسلمين" وتنظيم "الدولة الإسلامية - ولاية الساحل"

بالانتقال إلى منطقة الساحل، يجدر التطرق بإيجاز إلى المحنة المتزايدة التي يعيشها المسيحيون في ظل تصاعد تمرد "جماعة نصره الإسلام والمسلمين" وتنظيم "الدولة الإسلامية - ولاية الساحل" في جميع أنحاء المنطقة. وعلى الرغم من أن هذين التنظيمين خصمان وقد خاضا مواجهات فيما بينهما على مر السنين، إلا أن وجهات نظرهما تجاه المسيحيين تعتمد على نفس الأساس، ألا وهو: يجب على المسيحيين إما اعتناق الإسلام، أو إذا رفضوا ولم يقبلوا دفع الجزية (وهي ضريبة كانت تفرض تاريخياً على غير المسلمين الذين يعيشون تحت الحكم الإسلامي)، فمن الضروري محاربتهم وإخضاعهم.

وتركزت الهجمات الجهادية ضد المسيحيين في إفريقيا بشكل رئيسي في المناطق التي لا يشكل فيها المسلمون الأغلبية، أو حيث لا يتساوى عدد السكان المسلمون والمسيحيون، مثل هجمات تنظيم "الدولة الإسلامية" ضد السكان المسيحيين في نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموزمبيق. ومع توسع "جماعة نصره الإسلام والمسلمين" وتنظيم "الدولة الإسلامية - ولاية الساحل" خارج قواعدهما الأصلية في مالي، وإلى حد أقل في النيجر، حيث الغالبية الساحقة من السكان مسلمون (~98-99%)، فقد واجها المزيد من المدنيين المسيحيين في دول أخرى، وخاصة في بوركينا فاسو (26% مسيحيون)، وكذلك من خلال هجماتها عبر الحدود التي بدأت ببطء في بنين (52% مسيحيون)، وتوغو (48% مسيحيون)، وكوت ديفوار (40% مسيحيون)، وغانا (71% مسيحيون). على سبيل المثال، في النصف الأول من عام 2024، قتل تنظيم "الدولة الإسلامية - ولاية الساحل" أربعة مسيحيين فقط في مالي، مقارنة بتقارير

متزايدة عن مجازر مستمرة تقريباً في بوركينا فاسو. ووفقاً لشهادة أحد الناجين من هجوم تنظيم "الدولة الإسلامية - ولاية الساحل" على المسيحيين في بلدة إيساكاني في بوركينا فاسو: "لقد حذروا المسيحيين في المنطقة إما باعتناق الإسلام أو مغادرة المنطقة، وإلا سيقتلونهم". وتم تأكيد ذلك في دعايتهم التي تُظهر تنفيذهم لعمليات إعدام لمدنيين مسيحيين وحرقت قراهم.

ومع توسع هذين التنظيمين إلى دول غرب إفريقيا الساحلية خارج منطقة الساحل الأساسية، فمن المرجح أن تستمر هذه الأنواع من الهجمات والمذابح بسبب الاختلافات الديموغرافية الدينية والنسبة الأكبر من السكان المسيحيين. ويتضح ذلك بشكل خاص عند النظر إلى مسار العنف خلال السنوات الأربع الماضية، والذي تضاعف أربع مرات منذ وقوع سلسلة من الانقلابات في مالي وبوركينا فاسو والنيجر. واختارت هذه الدول الثلاث لاحقاً التعاون مع "مجموعة فاغنر" الروسية/"الفيلق الإفريقي" لمحاربة "جماعة نصره الإسلام والمسلمين" وتنظيم "الدولة الإسلامية - ولاية الساحل"، لكنها كانت أقل فعالية بكثير مقارنة بالقوات الفرنسية التي كانت موجودة على الأرض سابقاً (والتي لم تكن مثالية ولكنها عملت بشكل أقل سوءاً مقارنة بالقوات الروسية).

التحديات والقيود السياسية

نتيجة للتحديات التي تواجه النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، هناك قيود على ما يمكن لواشنطن فعله عملياً في منطقة الساحل وأفغانستان من منظور سياسي. فالجهات الفاعلة المعادية هي المسيطرة على هذه المناطق، سواء كان ذلك "إمارة طالبان الإسلامية" في أفغانستان أو روسيا التي تتولى مهام مكافحة الإرهاب مع دول في منطقة الساحل. لذلك، ومع محدودية قدرة الولايات المتحدة على تنفيذ برامج تقليدية لمكافحة التطرف العنيف أو دعم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي كما تفعل في دول أخرى، من الضروري أن تتحلى الحكومة الأمريكية بالمرونة وتظهر بعض الصبر. ومن المهم أيضاً التمييز بين اهتمام طالبان و"جماعة نصره الإسلام والمسلمين" بالانخراط مقابل اهتمام تنظيم "الدولة الإسلامية". فعلى الرغم من أن كلا من طالبان و"جماعة نصره الإسلام والمسلمين" متطرفان في حد ذاتهما، إلا أن كليهما يسعى إلى تطوير مستوى معين من الشرعية داخل المجتمع الدولي أو مع الحكومات في مناطقهما.

ولهذا السبب، قد يكون من المفيد التواصل أولاً مع "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" و"الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر"، اللذين يعملان مع الجهات الفاعلة غير الحكومية على الصعيد العالمي في قضايا مختلفة تتعلق بالقانون الدولي وحقوق الإنسان والحرية الدينية.

على سبيل المثال، خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضية، تواصل "الهلال الأحمر" الأفغاني التابع لطالبان مع "مؤسسة بيل وميليندا غيتس" في كابول. وعلى الرغم من أن مثل هذه الاجتماعات لا تهدف إلى التعامل مع حقوق الأقليات الدينية، إلا أنها تفتح مجالاً أكبر لتواصل محتمل طويل الأمد يمتد عبر الأجيال. وبالمثل، في مقابلة حديثة مع الصحفي وسيم نصر من قناة "France 24"، صرح محمد كوفاء، القيادي البارز في "جماعة نصره الإسلام والمسلمين"، بأنه سيكون من المقبول السماح للمنظمات غير الحكومية بالعمل داخل أراضي "جماعة نصره الإسلام والمسلمين" طالما أن أنشطتها لا تتعارض مع رؤيتهم للعالم. ومرة أخرى، قد لا يكون ذلك مثالياً، لكنه يمكن أن يكون نقطة انطلاق محتملة.

وكلتا الحالتين تتناقضان مع موقف تنظيم "الدولة الإسلامية"، الذي لا يهتم بأي حوار على الإطلاق وبالتالي لا يوفر أي مجال محتمل لتغيير سلوكه. وبالطبع، يظل من المشكوك فيه أن يتمكن المرء من إقناع طالبان أو "جماعة نصره الإسلام والمسلمين" بتخفيف وجهات نظرهما بشأن الأقليات الدينية أيضاً، ولكن على الأقل هناك مجال للحوار، بخلاف الوضع مع تنظيم "الدولة الإسلامية"، حيث الأبواب مغلقة تماماً.

ومن منظور سياسي، من المنطقي الانخراط مع الدول الواقعة على أطراف التمردات الجهادية في منطقة الساحل، حيث لم يفت الأوان بعد لاحتواء تصاعد العنف العابر للحدود. لذلك، سيكون من المفيد أن يعمل فريق من المتخصصين والخبراء من "اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية" و "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" و "مركز المشاركة العالمية" في وزارة الخارجية الأمريكية على تفويض الرسائل والدعاية التي قد تستخدمها "جماعة نصره الإسلام والمسلمين" أو تنظيم "الدولة الإسلامية - ولاية الساحل" لاستقطاب المجتمعات المسلمة المحلية في بنين وتوغو وغانا، أو تحقيق مكاسب ديموغرافية في كوت ديفوار. ويمكن تنفيذ هذه الجهود بالتعاون مع شركاء في الخارج، من المغرب إلى الإمارات العربية المتحدة، الذين يمكنهم مساعدة هذه الحكومات في الاستعداد للمواجهة القادمة - ليس فقط على مستوى العمليات الإعلامية، ولكن أيضاً من خلال تعزيز المجتمع عبر التعليم والبرامج (على سبيل المثال، يمكن للرباط تقديم الدعم في القضايا الدينية، ودبي في القضايا السياسية). ويمكن لهذه الجهود أن تساعد أيضاً في حماية السكان المسيحيين، وجعل هذه المجتمعات أكثر قدرة على الصمود بشكل عام.

ومع ذلك، لن يكون هذا سهلاً، ولا ينبغي لواشنطن أن تتوهم أن هناك حلولاً سريعة. فالعديد من القضايا الأساسية المتعلقة بالحرية الدينية في هذه المجتمعات تعتمد على الفاعلية المحلية، وليس على الهندسة الاجتماعية القادمة من الخارج. وتتمثل أفضل فرصة للنجاح في تمكين الجهات الفاعلة المحلية التي تظهر حسن النية وتلتزم بجدية بتفويض قدرة هذه الجماعات على تعزيز رؤيتها الاحتكارية للدين وتفويض المجتمعات المتعددة الأديان. وينبغي أن يكون دور الولايات

المتحدة داعماً لهذه الجهود أو بمثابة قوة مضاعفة عند الضرورة، وليس فرض حلول خارجية لن تنجح دون المعرفة الثقافية المحلية والاحترام للسياسات المحلية.

وفي كلتا الحالتين، تسلط هاتان الحالتان الخاصتان من أفغانستان ومنطقة الساحل الضوء على التعقيدات التي ستواجهها واشنطن في المستقبل في عصر لم تعد فيه الولايات المتحدة القوة الأحادية في العالم. وسوف تكون هناك المزيد من القيود والحدود على ما يمكن تحقيقه، حتى لو كان لدى أفراد ذوي تفكير استراتيجي ونوايا حسنة رغبة صادقة في جعل العالم مكاناً أفضل للعيش للمزيد من الناس. وسوف يكون هذا الأمر صعباً، لأن واشنطن معتادة على أن تكون قادرة على القيام بالعديد من المبادرات في جميع أنحاء العالم، منذ أوائل التسعينيات وحتى السنوات الخمس الماضية أو نحو ذلك. ومع ذلك، فعند التعامل مع مجموعات المشاكل والقضايا مثل "الكيانات المثيرة للقلق بشكل خاص"، من الضروري على الولايات المتحدة أن تزيد الوعي بكيفية انسجام الجهات الفاعلة العالمية والإقليمية الأخرى مع هذه السياسات المحلية، وخاصة عندما تكون هذه الجهات ذات طبيعة معادية.